واصلوا انتقاداتهم لوزير الداخلية وطالبوا بتوضيحات تجلي الحقيقة أو سيغيرون مواقفهم

نواب: كتاب إحالة المحور الأول من الاستجواب للنيابة تضمن عبارات «هزيلة»

مسلم البراك

فلاح الصواغ

د. ضيف الله بورمية

د. محمد الحويلة

سعد زنيفر

دليهي الهاجري

- البراك: وزير الداخلية يتلاعب بالألفاظ للخروج من المأزق الذي وقع فيه
- بورمية: وزير الداخلية نجح في الضحك على ذقون بعض النواب بالإحالة «الصورية»
- زنيفر: منحناه الثقة بعد إحالته المحور الأول للنيابة وسيكون لنا موقف آخر
- الصواغ: الخالد ضلل الشارع وأوهم مجلس الأمة بأنه أحال «الإعلانات» للنيابة
- الحويلة: إذا ثبت أن الملف لم يُحَلْ للنيابة فسنغير موقفنا ولن نسكت
- الخنفور: إذا تبين أنه ضلّلنا عن الحقائق فسوف نتحرك بأنفسنا لنواجهه
- الهاجري: الإحالة للنيابة أساس ثقتنا به وإذا ثبت العكس فسيكون لنا وقفة حازمة

سامح عبدالحفيظ

واصل نواب امس مطالبتهم لوزير الداخلية الشيخ جابر الخالد بتوضيح مضمون كتاب احالة المحور الاول من استجواب النائب مسلم البراك للنيابة.

وقال نواب ان هدف الاحالة هو «تضليل» مجلس الامة ولم يكن الهدف منه محاسبة المقصرين، وهددوا بتغيير مواقفهم ان لم يقم وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد بتوضيح ما يحدث.

وفيما يلي نص التصريحات:

النائب فلاح الصواغ دعا سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الى تحويل وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد الى محكمة الوزراء وذلك احتراما للشعب الكويتي.

وقال الصواغ في تصريح صحافي أن بيان وزارة الداخلية حول ما يتعلق بعدم احالة المحور الاول بأستجواب وزير الداخلية الى النيابة اقل ما يقال عنه انه بيان سيئ لاسيما وان هذا البيان يدين وزير الداخلية، ويؤكد أن الخالد ضلل الشارع واوهم مجلس الامة أنه حول قضية الاعلانات الى النيابة.

التلاعب بالألفاظ

من جهته اتهم النائب مسلم البراك وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد بالتلاعب بالالفاظ للخروج من المأزق الذي وقع فيه بعد ان تبين للجميع أن احالة موضوع الاعلانات الانتخابية للنيابة العامة كانت احالة شكلية وهدفها انقاذ الوزير من المساءلة السياسية.

وقال البراك في تصريح صحافي: اطلب الآن بشكل واضح وجلي من وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد ان يكشف للشعب الكويتي ونواب الامة عن تاريخ رد النيابة العامة على كتاب الادارة الخاص بموضوع الاعلانات الانتخابية، متسائلا: ماذا ستقدم وزارة الداخلية للنيابة العامة من مستندات وادلة بعد ان اعلنت رأيها بأنها «غير مقتنعة باحالة موضوع الاعلانات الانتخابية للنيابة العامة».

وأكد البراك ان النيابة العامة تريد من وزارة الداخلية عناصر واضحة في كتاب الاحالة تتضمن وقائع ثابتة بالرقم والمستندات للأطراف المتورطة في هذه القضية.

واشار البراك إلى أن العبارات التي وردت في كتاب الإحالة للنيابة كانت عبارات هزيلة لم يقصد من ورائها سوى انقاذ وزير الداخلية من جلسة الاستجواب اضافة الى ايهام النواب بأن وزير الداخلية اتخذ الاجراءات المطلوبة للتحويل للنيابة.

ولفت البراك الى ان الأمر الآن واضح بالنسبة لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد وكذلك أمام أعضاء مجلس الأمة بأن الإحالة للنيابة العامة كانت مجرد إحالة شكلية لقطع الطريق امام استخدام النواب لحقهم في المساءلة السياسية.

واكد البراك ان عدم رد الوزير على استفساراتنا بشكل واضح وصريح يدل على أنه قد تورط فعليا في هذا الأمر لذلك يلجأ إلى التلاعب بالالفاظ للخروج من هذا المأزق.

بدوره طالب النائب د.ضيف الله بورمية الا تمر مرور الكرام الإحالة الوهمية إلى النيابة التي قام بها وزير الداخلية بشأن المحور الأول، موضحا ان وزير الداخلية نجح في الضحك على ذقون بعض النواب عن طريق هذه الإحالة الصورية، وقال أبورمية من يتحمل مسؤولية تجديد الثقة لوزير الداخلية هم النواب المؤيدون له والذي سبق ان ابلغتهم من خلال الجلسة بأن الاحالة صورية، موضحا أنه قال حرفيا بالجلسة «بأن إحالتهم الى النيابة ما هي إلا ذر للرماد في العيون ولم يحل الوزير أي مستندات أو أدلة تفيد النيابة للكشف عن المتورطين بالتعدي على المال العام وستقوم النيابة بحفظ القضية لعدم وجود الادلة» التي تعمد الوزير اخفاءها وما يدل على صحة ما ذهب اليه كتاب وزير الداخلية المحال إلى النيابة، حيث جاء فيه بأنهم يريدون استجلاء الحقائق لهذه المناقصة دون ان يحال المتورطون في الصفقة، متسائلا لماذا لم يحل الوزير مع الكتاب المتهمون بالصفقة؟

واعرب أبورمية عن أسفه الشديد بأن وزير الداخلية نجح وبجدارة في خداع غالبية نواب مجلس الأمة وعلى النواب الذين منحوا الوزير الثقة ان يتحملوا مسؤوليتهم حيال هذا الأمر.

من جانبه، أكد مراقب مجلس الامة د.محمد هادي الحويلة انه يقف بالمرصاد ضد اي ايهام أو تضليل او اخفاء لمعلومات عن الشعب ونوابه في أي من القضايا، مشيرا الى ما تتناوله الساحة السياسية في الايام الاخيرة بشأن ملابسات احالة المحور الاول من الاستجواب المتعلق بالاعلانات الانتخابية الى النيابة العامة من قبل وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد في معرض رده على المحور الاول في الاستجواب الذي وجهه اليه الزميل النائب مسلم البراك، وتمت مناقشته في 2009/6/23 الذي كان موضوعه التفريط في الاموال العامة وعدم اتباع الاجراءات القانونية المقررة في شأن المناقصات العامة، ووجود شبهة التنفيع في عقد عمل وتوريد الاعلانات الارشادية للناخبين خلال انتخابات الفصل التشريعي، مؤكدا انه اذا كان رد النيابة العامة برفض احالة وزارة الداخلية لعقد اللوحات قبل جلستي الاستجواب وطرح الثقة فهو امر جلل.

وطالب الحويلة الوزير بإماطة اللثام عن كل حيثيات الاجراءات المتخذة في هذا الملف، كاشفا عن انه اذا ثبت ان الملف لم تتم احالته الى النيابة العامة، فهذا تصرف غريب لا يمكن السكوت عنه.

ولفت الى ان حكمه السابق على الخالد كان قد انسجم مع قناعته فيما تعلق بإحالة تقرير ديوان المحاسبة الخاص بالاعلانات الانتخابية قبل جلسة الاستجواب، مشيرا الى ما صرح به وقتها من وعد بوقفة جادة عقب ظهور نتائج تلك الاحالة للنيابة العامة.

وقال: طالبنا الوزير بمتابعة الملف وبتشكيل لجنة تحقيق برلمانية للمتابعة يسند اليها مطلق الصلاحيات في تحري الحقيقة وكشف جميع الملابسات المتعلقة به.

وشدد مجددا على ان المال العام خط أحمر لا يمكن ان نسمح لأحد بتجاوزه مهما كان.

وأوضح انه اذا كنا قد منحنا الوزير ثقتنا فقد استند ذلك الى القناعة التامة بإحالته ملف المحور الاول «اعلانات الانتخابات» الى النيابة العامة، اما اذا ظهر جديد يشير الى ثغرات في مسألة الاحالة، فهذا كفيل في حال صحة المعلومات بشأن رد النيابة العامة احالة وزارة الداخلية لعقد اللوحات الاعلانية قبل جلستي الاستجواب وطرح الثقة ان يغير من موقفنا بالطبع، لعدم قبولنا ايهام وتضليل الشعب.

مبينا ان السلطة التشريعية لها حق مراجعة أي ملف تمت احالته الى النيابة كما ان للنيابة الحق في تحويل الملف الى محكمة الوزراء في حال ثبوت المخالفة لما ورد في كتاب ديوان المحاسبة في شأن الموضوع ذاته الذي جاءت فيه المغالاة غير الطبيعية بسعر الاعلانات المنفذة مقارنة بأسعار السوق السائدة، ما أضاع على الخزانة العامة ما جملته قرابة خمسة ملايين دينار.

إجراءات شكلية

من جانبه، قال امين سر مجلس الامة النائب دليهي الهاجري ان احالة المحور الاول من الاستجواب الذي يتحدث عن اعلانات انتخابات 2008 هو أساس ثقتنا بوزير الداخلية، مشيرا الى انه اذا ثبت ان الاجراءات شكلية فستكون لنا وقفة حازمة.

من جانبه، قال النائب سعد زنيفر: اننا منحنا الثقة لوزير الداخلية الشيخ جابر الخالد بعد الاطمئنان الى سلامة اجراءاته حول المحور الاول بإحالته للنيابة، واذا ثبت عكس ذلك فسيكون لنا موقف آخر ونرفض تضليل الامة.

تبريرات واهية

بدوره، قال النائب سعد الخنفور: اذا تبين لنا ان وزير الداخلية ضللنا عن حقائق المحور الاول فسنتحرك بأنفسنا لنواجهه، لأننا منحناه الثقة، مشيرا الى ان الخالد احال المخالفات للنيابة العامة ولن نقبل منه أي تبريرات واهية.

دعا المجلس إلى إعادتها

الصرعاوي: الحكومة قدمت خطة التنمية من باب إبراء الذمة خشية تحمل ضغط المجلس

عادل الصرعاوي

أكد النائب عادل الصرعاوي ان ما قدمته الحكومة خلال اجتماع اللجنة المالية والبرلمانية الماضي هو إطار عام لخطة التنمية تعد بناء على خطة خمسية، مشيرا الى المذكرة التفسيرية المرفقة بالمشروع بقانون نصت على ان القانون 60 لسنة 1986 والتعديلات عليه أناطت بالمجلس الأعلى للتخطيط إعداد الإطار العام لخطة التنمية الشاملة في ضوء الاستراتيجية والأهداف العامة بعيدة المدى للدولة وهو ما تم بالفعل، حيث تشير الصفحة 9 من مقترح الإطار العام للخطة إلى ان لجان المجلس الأعلى للتخطيط شاركت بصورة فاعلة في تطوير وثيقة مقترح الإطار العام للخطة من خلال المناقشات والمراجعات، حيث تم تطويره بصيغته الحالية التي احالتها الحكومة للمجلس.

واضاف ان هذا الأمر لا يمكن قبوله على انه خطة تنمية بأي حال من الأحوال.

إبراء الذمة

واعتبر الصرعاوي في تصريح صحافي ان ما تم تقديمه هو من باب إبرآء الذمة حتى لا تتحمل الحكومة ضغط المجلس والرأي العام وهو الأمر الذي كان محل انتقاد للحكومة ما قبل انتخابات 2009 وأثناءها وحتى تاريخه لعدم تقديمها لخطة التنمية، مستغربا التأخير الكبير في تقديمها والذي امتد الى أكثر من سنتين، حيث من الواضح ان الحكومة لم تستثمر هذا الوقت الزمني الكبير لإنجاز خطة التنمية.

وبين الصرعاوي ان الحكومة تشترط بموجب المشروع بقانون المقدم اعتماد مجلس الأمة خطة التنمية المقترحة حتى تقدم برنامج عملها وهو الأمر الذي يخالف المادة 98 من الدستور، فهل يقبل المجلس بتجاوزه مهما كان.

يمارس مجلس الامة دوره الرقابي لتنفيذ الخطة، واشار الصرعاوي الى ان الخطة اغفلت وبشكل واضح آليات التنسيق واجراءات المتابعة والتقييم حيث تم اختزالها فقط بتشكيل لجنة توجيهية عليا ومنسق عام لفرق المتابعة مبينا انه بالمقارنة بالخطة السابقة نجد ان هناك فصل كاملا للمتابعة على المستوى التنفيذي والاشرافي والرقابي يضمن تحديد الفجوة بين المستهدف والمحقق وهو ما لا يمكن تحقيقه بالصيغة الواردة بها خطة التنمية المقترحة.

الدور الرقابي

واعلن الصرعاوي انه سيطلب من الامانة العامة بالمجلس تزويد كل الاعضاء بنسخة من مقترح خطة التنمية (2005/2004ـ2007/2006) حتى يتسنى للجميع المقارنة بينهما مع التأكيد على ان ما ورد بخطة التنمية السابقة لا يعني موافقتنا على ما جاء بها انما من باب المقارنة ما بين مضمون الخطتين، مؤكدا ان المجلس لن يتسنى له القيام بالدور الرقابي على الخطة لصياغتها الحالية والتي تتسم بالعمومية والشمولية دون تحديد للمسؤولية.

واكد انه لدى الحكومة فرصة اخيرة لتقديم خطة التنمية المطلوبة قبل بداية دور الانعقاد المقبل والا اصبح استحقاقا على المجلس رد المشروع حتى لا تتحمل السلطة التشريعية تأخير اقرار الخطة.

واضاف: تؤكد الحكومة على التعاون بشأن الخطة فهل المطلوب من اعضاء المجلس وضع الجوانب التفصيلية ومتطلبات التنفيذية لكل جهة حكومية، مشيرا الى ان هذا الامر هو اختصاص اصيل للحكومة حيث لا يمكن ان يفكر المجلس نيابة عن الحكومة.

مثل هذا الاشتراط الذي يعتبر تنقيحا للدستور وخروجا عليه، وبالتالي تهرب في المستقبل من تقديم اي حكومة لبرنامج عملها استنادا لسوابق يكون مجلس الأمة شارك فيها.

واستغرب الصرعاوي امتناع الحكومة عن ذكر تفاصيل المشاريع الرأسمالية المصاحبة لخطة التنمية الا بعد اعتمادها على ان تكون في سياق خطط سنوية وهو الأمر الذي لم نعتد عليه بخطط التنمية السابقة المقدمة من الحكومة، اضافة الى انه لا يمكن النظر بالخطة المقترحة دون معرفة طبيعة الانفاق الرأسمالي المتمثل بالمشاريع الانشائية، وقال: من واقع المقارنة بين مضمون خطة التنمية المقدمة من الحكومة للسنوات (2005/2004ـ 2006/2005) نجد الاختلاف الكبير والبين بينها ومقترح خطة التنمية للسنوات (2010/2009ـ2013ـ2014)) من حيث المضمون والمكونات حيث انها مفصلة على مستوى الجهات الحكومية، اضافة الى معايير كمية ومتطلبات بشرية ومالية لكل هدف، وكذلك البرامج التنفيذية عطفا الى المشاريع الانشائية لسنوات الخطة وهو الأمر الذي يسهل عملية متابعة تنفيذ الخطة، موضحا ان هذا الامر لم يتوافر بالمشروع المقدم للخطة الجديدة وعليه كيف

العمير: هل خالفت «الصحة» قرار الحكومة بوقف التعيين والنقل؟

د.علي العمير

وجه النائب د.علي العمير سؤالا لوزير الصحة د.هلال الساير جاء فيه: نشر ديوان المحاسبة تقريره دون ملاحظات اسفرت عنها عمليات التدقيق عن السنة المالية 2008/2007 ومنها استنفاد الوزارة مبلغ 800 الف دينار من اعتمادات الميزانية للمهمات الرسمية في 6 اشهر فقط ومخالفة الوزارة للتعليمات الوزارية بإيقاف عمليات النقل والندب والتعيين ابان حل مجلس الامة ليلاحظ الديوان ان الوزارة ندبت 78 طبيبا للعمل رؤساء اقسام في المستشفيات خلال الفترة المذكورة، متسائلا: هل صحيح ان الوزارة خالفت قراري مجلس الوزراء رقم 347 لسنة 2008 ومجلس الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2008 بشأن وقف التعيين والنقل والندب خلال الفترة من 2008/3/24 الى 2008/5/20 طالبا تزويده بجميع القرارات الوزارية الخاصة بالنقل والندب والتعيين خلال الفترة المذكورة اعلاه، ما الدوافع من وراء مخالفة القرار الوزاري رقم 339 لسنة 1998 بشغل بعض الاطباء وظيفة رئيس قسم بالمستشفيات بالرغم من ان القرار نص على ان يشغل هذه المناصب من حصلوا على درجة استشاري او اختصاصي اول.

طلب ديوان المحاسبة سحب القرار الوزاري رقم 146 لسنة 2008 الصادر بتاريخ 2008/5/18 واعتباره كأن لم يكن مع ما تترتب عليه من آثار بالسرعة الممكنة، فهل قامت الوزارة بسحب القرار؟، ذكر الديوان ان الاعتمادات المالية المدرجة في الميزانية قد استنفدت في وقت قصير نتيجة الايفاد في المهمات الرسمية او الدورات التدريبية واعتبارها مهمات رسمية ولم تفرق الوزارة بين المهمة الرسمية والدورة التدريبية مما ترتب عليه صرف مخصصات مالية بالزيادة بلغ ما امكن حصره منها مبلغ 12,700 دينار خلال 2008/2007، فلماذا تمت مخالفة تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 22 لسنة 1980؟

وقال العمير: جاء في التقرير ان كتاب الخدمة المدنية رقم 7662 بتاريخ 2005/10/24 بشأن المهمات الرسمية والبرامج التدريبية قد حظر الايفاد لدورات تدريبية خارج البلاد في حال امكانية انعقادها محليا وان يقتصر الايفاد للتدريب الخارجي على الدورات التدريبية الفنية فقط خارج البلاد شريطة عدم انعقادها محليا فلماذا تمت مخالفة كتاب الخدمة المدنية وايفاد موظفين لدورات تدريبية كمهمات رسمية مع امكانية تنظيم هذه الدورات محليا، طالبا تزويده بكشف تفصيلي بأسماء وتخصصات من تم ايفادهم من الموظفين إلى الدورات التدريبية التالية وعلاقة هذه الدورات بتخصصات الموفدين: الاداء الاشرافي النموذجي والابداعي والقيادة الادارية وفن المبادرات، وصنع واتخاذ القرارات، والابداع والتمييز الاداري، وتطوير الادارة، ومهارات الادارة العليا في المستشفيات والمؤسسات الصحية، الادارة التنفيذية المتقدمة للعلاقات العامة، والحصول على MBA والحصول على دبلوم الشؤون القانونية، كما طلب موافاته بكشف تفصيلي بأسماء ومناصب جميع العاملين الذين صرفت لهم مكافأة اعمال ممتازة من اكثر من ادارة خلال السنة المالية 2008/2007 وما السند القانوني للجمع بين مكافأتين وما الاعمال الممتازة التي تم تقييمهم على اساسها؟

القلاف يسأل عن إضراب عمال إحدى الشركات المتعهدة بجلب العمالة

وجه النائب حسين القلاف سؤالا لوزير المالية مصطفى الشمالي جاء فيه: تم عمل اضراب من قبل عمال احدى الشركات المتعهدة بجلب العمالة للإدارة العامة للجمارك وذلك احتجاجا على عدم صرف رواتب العمال لمدة أربعة أشهر، طالبا تزويده بنسخة من عقد الاتفاق المبرم بين الشركة المتعهدة والإدارة العامة للجمارك بخصوص طلب العمالة موضحة فيه مدة العقد مع قيمة العقد وأعداد العمالة المطلوبة والإجراءات القانونية التي اتخذتها الوزارة بحق الشركة المذكورة.

وسأل: هل الوزارة على معرفة بأن مجموعة من العمال العاملين لدى الشركة والموزعين على إدارات الجمارك ليست لديهم اقامات او اقاماتهم ليست على الشركة المتعهدة؟ أسماء الادارات والهيئات التابعة للمالية التي تمت ترسية مناقصة جلب العمالة اليها على الشركة المذكورة والآلية المتخذة لإرساء مثل تلك المناقصات على شركات العمال.

حسين القلاف

الحويلة: إذا ثبت أن الملف لم يُحَلْ للنيابة فسنغير موقفنا ولن نسكت

الخنفور: إذا تبين أنه ضلّلنا عن الحقائق فسوف نتحرك بأنفسنا لنواجهه

الهاجري: الإحالة للنيابة أساس ثقتنا به وإذا ثبت العكس فسيكون لنا وقفة حازمة

الصواغ: الخالد ضلل الشارع وأوهم مجلس الأمة بأنه أحال «الإعلانات» للنيابة

البراك: وزير الداخلية يتلاعب بالألفاظ للخروج من المأزق الذي وقع فيه

بورمية: وزير الداخلية نجح في الضحك على ذقون بعض النواب بالإحالة «الصورية»

زنيفر: منحناه الثقة بعد إحالته المحور الأول للنيابة وسيكون لنا موقف آخر

الموزري يسأل عن طبيب في مركز تيماء الصحي

وجه النائب شعيب الموزري سؤالا لوزير الصحة د.هلال الساير جاء فيه: يوجد في مركز تيماء الصحي في منطقة الجهراء طبيب نساء وحوامل من الجنسية المصرية يعمل في المركز منذ اكثر من 15 سنة ووصل عمره 65 سنة متسائلا: هل سجلت على المذكور شكاوى من المراجعين خلال الخمس سنوات الاخيرة؟ وطلب تزويده بنسخة من هذه الشكاوى ونتيجة التحقيق في كل شكوى، وهل سجلت على المذكور شكاوى من زملائه الأطباء او الممرضين في مركز تيماء؟ أرجو تزويدي بنسخ من هذه الشكاوى ونتيجة التحقيق في كل شكوى، وهل سجلت على المذكور قضايا لمخالفته مبادئ المهنة، اثناء عمله في مستشفى الفروانية؟ هل سجلت على المذكور شكوى التزوير والتلاعب في ملفات زملائه الاطباء بقصد الاضرار بهم؟ يرجى تزويدي بنسخة من هذه الشكوى ان وجدت ونتيجة التحقيق، ما صحة ما يشاع عن ان رئيس مركز تيماء الصحي كان قد اعطى المذكور تقديرا سنويا جيدا نتيجة غيابه 15 يوما دون عذر مقبول ثم تدخلت مديرة الادارة المركزية للرعاية الصحية الأولية وغيرته عن طريق رئيس وحدة الرعاية الصحية في الجهراء الى تقدير امتياز؟ هل هناك نية لتجديد عقد المذكور بعد ان وصل عمره الى 65 عاما؟

شعيب الموزري

السويط للتأني في إقرار القوانين واللوائح

أدلت الجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الاداء البرلماني بتصريح حول ما أثير اخيرا من ان هناك تحركا يهدف الى تعديل بعض مواد اللائحة الداخلية ومن اهمها مواد اللائحة المتعلقة بالاستجواب والتي من خلالها تتيح للوزير الاستعانة بوزير آخر للصعود للمنصة وجاء هذا التصريح على لسان مطلق السويط رئيس الجمعية. الذي اكد ان مثل هذه التحركات والتلميحات هي لمعرفة مدى قبول واعتراض النواب والذي اعتقد انه ليس في صالح مستقبل العلاقة ما بين السلطتين بعد الفترة التي ليست ببسيطة والتي شابت السلطتين بحالة من الشلل والجمود على مستوى التنمية المأمولة منهما والتي كان ينشدها الجميع. واختتم السويط تصريحه قائلا: نتمنى من الاخوة الوزراء والاخوة والنواب ان يكون التأني في اقرار القوانين واللوائح هو منهجهم، وان تكون القوانين مثل قانون تعديل اللائحة الداخلية تأخذ مجالا أوسع قبل اقرارها لأن مثل هذه القوانين قد تمثل الديموقراطية في البلد.